البؤس المفرط الذى يفسد دائماً الديموقراطية " .

وكم كان هاماً أن يضيف أرسطو إلى كل ما سبق قوله " إن الطبقات العليا إذا اجتمع لها الذكاء و المهارة عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائماً وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه [49] " .

إن هذه العبارة تحمل كل معانى الاحترام لمعاناة الفقراء ولكرامتهم فى آن معاً. إن مساعدة الفقراء لا تكون كما قال أرسطو فيما سبق إلا بخلق فرصة عمل لهؤلاء وتيسير سبل حصولهم على هذا العمل حتى يمكنهم أن يمتلكوا زمام أمور معيشتهم بأيديهم دون أن يشعروا بالمهانة فى طلب المساعدة أو يعانوا بؤس الحاجة وذل البطالة !

ثالثاً : ما هى الحكومة المُثلى ؟ وما علاقتها بالديموقراطية ؟

ولعلنا نتساءل الآن السؤال الأصعب فى فلسفة أرسطو السياسية : ما هى الحكومة الأفضل عنده هل هى الديموقراطية بعد كل ما رأيناه من مميزات لها حددها وعددها هو نفسه ؟

إن قراءة مدققة لكتاب السياسة لأرسطو تكشف عن تردده فى حسم موقفه النهائى من الديموقراطية ؛ فهو وإن اعتبرها النظام الذى يحقق المساواة والحرية ويتيح تداول السلطة بين مواطنى أى دولة إلا أنه كان دائماً ما يخشى انفلات الأمور فى ظلها فتتحول كما أشرنا سابقاً إلى ديماجوجية (فوضى) يحكم فى ظلها أغلبية قد تكون جاهلة بالمعنى الدقيق للحكم ولا تحسن استخدام السلطة .

كما أن هذه القراءة المدققة أيضاً تكشف عن أنه كان قلقاً فيما يمكن أن يكون الشكل الأمثل للحكم ؛ ففى أحد فصول الكتاب الثالث تحدث عما أسماه الاستثناء من مبدأ المساواة فى ظل استعراضه لظاهرة كانت تحدث فى ظل نظم سياسية متعددة وهى ظاهرة نفى العظماء. وقرر فى دراسته لهذه الظاهرة أن هؤلاء الأفراد العظماء إذا ما ظهروا فى أى دولة فلا ينبغى أن نطبق عليهم

القوانين العادية لأن " القانون لم يشرع لهؤلاء الناس الأفذاذ " فهم في نظره " القانون ". وقد تساءل : ماذا يفعل مواطنو دولة المدينة الفاضلة إذا ما ظهر هذا الرجل العظيم في ظل دولة المدينة الفاضلة ؟ هل ينبغي أن ينفى أو يطرد ؟ هل يطلب منه الطاعة ؟ وكانت إجابته الواضحة " أن الأمر الوحيد الذى يجب طبعاً على جميع المواطنين (يقصد مواطني المدينة الفاضلة) أن يختاروه أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكاً عليهم طوال حياتهم [50] ".

وهذا الاستثناء إذن يتعلق بأن أرسطو يفضل حكم الفرد العظيم الفذ إذا ما ظهر بعظمته وتفوقه على كل مواطني دولته. فهو إذن يفضل " الملكية " إذا ما كان الملك فيها هو هذا الرجل الفذ بقدراته و ملكاته التي لا يمكن إلا أن يحترمها الجميع ويملكوه عليهم مدى الحياة وفي هذا ما فيه من عودة أرسطو إلى حكم الملك الفيلسوف عند أفلاطون [51].

ولما كان هذا كما قلنا وكما قال أرسطو هو الاستثناء الذى ربما لا يجود الزمان به لأى دولة في أى عصر وعلى ذلك فالأقرب إلى رأى أرسطو الحقيقي هو ما قاله في هذا الصدد بعد أن استعرض كل النظم الحكومية السائدة في عصره وخاصة بعدما عرض للحكومات التي اعتبرها تعمل لخير شعوبها من بين الحكومات الست التي اعتبر أن ثلاث منها فقط هي الصالحة. ولكنه انتهى من تحليلاته إلى أن هذه الحكومات الصالحة ربما تنقلب كما أشرنا فيما سبق إلى مضاداتها. ولذلك ظل السؤال معلقاً : ما هو أفضل شكل للحكومة بالنسبة لأكثرية الدول وبغض النظر عن أن ثمة شكلاً معيناً للحكومة يكون صالحاً أو ملائماً لدولة ما من الدول ولظروفها السياسية وقد جاءت إجابة أرسطو على هذا السؤال الشائك محيرة حيث توصل فيما يبدو إلى شكل حكومي يكون وسطاً بين نظامين قد يتطرف من يقودهما وهما : الديموقراطية والأرستقراطية ، حيث أن تطرف الديموقراطية يحولها إلى ديماجوجية وتطرف الأرستقراطية يحولها إلى أوليجارشية. وهذا الشكل الجديد أطلق عليه أرسطو البوليتيا Politeia – The Polity

أى الحكومة الدستورية. والحقيقة أن هذا اسم أطلقه أرسطو نفسه على الديموقراطية المعتدلة فى الكتاب الثالث [52]. فهل يكون هذا النظام الدستورى للحكومة هو الديموقراطية الصحيحة [53] التى يشارك فيها جميع المواطنين فى الحكم ؟

فى اعتقادى أن أرسطو كان أميل إلى الديموقراطية المعتدلة وقد أطلق عليها هذا الاسم الجديد معتبراً أنه إنما يتحدث عن نظام أغفله من سبقوه ومن عاصروه لأنه أكد على أن هذا النظام محكوم بالدرجة الأولى بالقانون أو بالدستور وهذه هى خاصته الأولى ، أما خاصته الثانية فهى أنه يفضل أن يكون الحكام فى إطاره من مواطنى الطبقة الوسطى. وهاكم الأدلة على ذلك من نصوص أرسطو فى كتاب السياسة.

إنه فى حديثه عن عناصر دولة المدينة الفاضلة وهى الدولة المثلى فى فكره السياسى يقول أن " الحكومة الفاضلة التى نبحث عنها هى على التحقيق تلك التى تحقق لكتلة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة. والسعادة لا تنفك عن الفضيلة. وفى الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمراً واقعياً على إطلاق الكلمة بتمامه لا إضافياً إلى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، و من كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة المضادة للفضيلة. كذلك هم لا يزاولون الزراعة. لأنه ينبغى أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشيء العام [54] ".

وفى هذا النص ما يؤكد أنه يفضل أن يكون أفراد الحكومة ممن لا يعملون الأعمال اليدوية أو الآلية الشاقة ، كما أنه لا يفضل أن يكونوا من أولئك المضاربين فى الأسواق بغرض تحقيق الأرباح المفرطة. إنه يفضل أن يكون للمرء الذى يحكم أن يكون له من الفراغ ما يؤهله " لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشيء العام ".

إذن من يكون هؤلاء وبأى مبدأ سياسى يؤمنون ويحكمون ؟

إن هؤلاء الحكام بداية لابد أن يكونوا من المواطنين الأحرار ، وفى

الديموقراطية الحق كما قال أرسطو " تكون السلطة مسندة إلى جميع الرجال الأحرار [55] " ، إن ميل أرسطو نحو الديموقراطية هنا واضح حيث يقول فى إطار حديثه أيضاً عن المساواة والسلطة فى مدينته الفاضلة " أن السلطان والطاعة يجب أن يكونا مستمرين وعلى وجه التناوب [56] " وهذا التناوب والتداول للسلطة والطاعة لا يكون كما هو معلوم إلا فى ظل النظم الديموقراطية. ولذلك فقد طالب أرسطو فى النظام التربوى فى المدينة الفاضلة بنظام تربوى قائم على المساواة بين جميع المواطنين لا فرق فى ذلك بين من سيتولون الحكم و من سيكونون الرعايا ، فقال أنه " يجب بالضرورة أن تكون التربية فيها (يقصد فى الدولة المثالية الفاضلة) واحدة متماثلة لجميع أعضائها. فما هو مشترك يجب أن يُعلم بالاشتراك. ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه فإنهم جميعاً يدينون للدولة ، ماداموا هم كل عناصرها وما دامت العناية التى توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع [57] ".

و لما كان المواطنون فى ظل هذه الدولة المثالية يخضعون لنفس النظام التربوى ويجدر بهم جميعاً أن يتشاركوا فى الحكم وأن يتناوبوه. فنحن إذن فى ظل نظام ديموقراطى يستند على فضيلة كل المواطنين ؛ " وكلما كانت المساواة فى الحقوق السياسية تامة كانت الديموقراطية خالصة من كل شائبة " حسب تعبير أرسطو [58]. ومع ذلك فقد تساءل عن خير دستور يمكن أن يحقق هذه المساواة وعن أى طبقة يمكن أن تحكم فى ظله وتحقق الخير للجميع بالتزامها بالقانون ؟

وكانت إجابته على هذا التساؤل من خلال إدراكه وتأكيده على أن " كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة ؛ المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون الفقراء جد الفقر والمواطنون الموسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين ذينك الطرفين " ، وبناء على ذلك أكد على أن من الضرورى أن يحدث الوفاق بين الجميع على أن " الاعتدال والوسط فى جميع الأشياء هما أحسن ما يكون فينتج من ذلك جلياً أنه فى صدد الثروات الملكية الوسطى أوفق مما سواها [59] ".

وفى ضوء هذا وذاك قرر أرسطو " أن الدولة تكون بالضرورة أحسن حكماً متى تكونت من هذه العناصر التى تقوم منها مقام القاعدة الطبيعية [60] " على أساس " أن تلك الأوضاع الوسطى هى آمن ما تكون للأفراد ؛ فهم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء ، وثروتهم غير مشتهاة كذلك من الغير كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع [61] ".

إن أفراد الطبقة الوسطى هم الأفضل للحكم لأنهم إذن ليسوا أثرياء ثراء شديداً فيحرصون على الثروة ويعادون الفقراء لأن فى ثروتهم مطمعاً لهؤلاء الفقراء ، كما أنهم ليسوا فقراء فقراً مدقعاً فيكونوا شرهين طامعين فى ثروات غيرهم. فضلاً عن أن المثل الأعلى لهؤلاء الأفراد من الطبقة الوسطى ذوى الثروة المتوسطة ليس إلا الثقافة والحكمة فهم ميسوروا الحال ولا يطمعون فى ثروات غيرهم وفى ذات الوقت ليسوا محرومين من الثروة ولا يحسون بالحاجة إلى المزيد منها لأنهم إنما يهتمون بتنمية عقولهم.

ولكل ذلك فقد قال أرسطو " أن الإجماع السياسى هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوى ثروة متوسطة. وأن الدول الحسنة الإدارة هى تلك التى فيها الطبقة الوسطى أكثر عدداً و أشد قوة من مجموع الطبقتين الأخريتين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة [62] ".

وقد عدد أرسطو مميزات أخرى للطبقة الوسطى غير أنها متوسطة الثروة وأنها قادرة على إقامة التوازن فى المجتمع السياسى ، حيث لاحظ أيضاً أنها طبقة " لا تثور أبداً " ، كما لاحظ كذلك " أن المشرعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى [63] ".

لقد انتهى أرسطو إذن إلى تفضيل حكم الطبقة الوسطى لأنه وجد حسب نصه " أن الدستور لا يكون ثابتاً وقوياً إلا حيث تزيد الطبقة الوسطى فى العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحد منهما فلا يحوك الأغنياء له المؤامرات المخيفة بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سواء يخشون

النير الذى يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم. فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه إلا فى الطبقة الوسطى. وليس يثق المرء أبداً إلا بحكم ، والحكم ها هنا هو الطبقة الوسطى [64] ".

وهكذا بدا لنا بوضوح أن أرسطو يرى فى حكومة الطبقة الوسطى الحل الأمثل للصراع المتفاقم بين الأغنياء شديدى الثراء والفقراء شديدى الفقر. كما أنها هى تلك الحكومة التى ستحرص على تطبيق الدستور وتُحكم القانون الذى يضمن للجميع " الحرية والمساواة وهما القاعدتان الأساسيتان للديموقراطية ". وعلى ذلك يمكن القول أن أرسطو كان من أشد من تأثروا بالديموقراطية الأثينية وخاصة إذا ما تخلصت من شوائبها التى تؤدى إلى خراب الدولة وتحولها إلى دولة فوضوية. إن الديموقراطية المعتدلة – الدستورية – الحريصة على تطبيق المساواة والحرية بضمان تداول السلطة وقوة الطبقة الوسطى هى النظام الأمثل فى رأيه. فهل يمكن القول أن أرسطو كان فيلسوفاً ديموقراطياً رغم كل ما قيل منه أو عنه من مؤرخيه أنه من نقاد الديموقراطية ؟

الحق أنه كان كذلك ، فلم تكن انتقاداته للديموقراطية إلا محاولة منه للتحذير من المثالب والمفاسد التى يمكن أن تقع فى ظلها ، فهو من أنصار الديموقراطية المعتدلة ، ومن دعاة الليبرالية الدستورية التى تساوى بين البشر فى الحقوق والواجبات فى الوقت الذى تحفظ فيه للمتميزين دورهم القيادى سواء كانوا من الأثرياء الذين يحرصون على مساعدة الدولة فى إقامة العدالة فى توزيع الثروة على الجميع أو كانوا من الطبقة الوسطى الذين يحرصون فى حال حكمهم على تطبيق القانون والحرص على التوازن فى الدولة ، أو كانوا من الفقراء الذين يَجِدون فى عملهم أياً كان وتساعدهم الدولة والحكومة بالتوزيع العادل للثروة و فتح أبواب الكسب الحلال أمامهم باستمرار.

الهوامش والمراجع

(1) انظر : كتابنا : تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2005م ، ص 29 ـ 33 .

وكذلك كتابنا : تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ، الطبعة الثانية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2004م ، ص 323 وما بعدها.

(2) انظر : نفس المرجعين السابقين ، الأول ص 33 ، والثاني 331 ـ 335 .

(3) نقلاً عن : تشارلز الكسندر روبنصن : أثينا فى عصر بركليس ، ترجمة د. أنيس فريحة ، مكتبة لبنان ، بيروت 1966م ، ص 76 ـ 77 .

(4) نقلاً عن : أ.هـ. م جونز : الديموقراطية الأثينية ، ترجمة د. عبد المحسن الخشاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1976م ، ص 92 .

(5) Plato : The Republic (557) , Translated by H.D.Lee, The Penguin Classics, London 1962, P.329.

(6) lbid (558) , Eng . Trans. P. 330-331 .

(7) انظر د. أميرة حلمى مطر ، الفلسفة عند اليونان ، دار النهضة العربية بالقاهرة 1977م ، ص 142.

(8) أرسطو : السياسة (ك3 ـ ب7 ـ 1) ، الترجمة العربية لأحمد لطفى السيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1979م ، ص 212 .

(9) نفسه (ك1 ـ ب1 ـ 13) ، الترجمة العربية ص 97 .

(10) نفسه (ك3 ـ ب1 ـ 1) ، ص 181 .

(11) نفسه (ك3 ـ ب1 ـ 2) ، ص 181 .

(12) نفسه (ك3 ـ ب1 ـ 1) ، ص 181 .

(13) نفسه (ك3 ـ ب1 ـ 4) ، ص 182 .

(14) نفسه (ك3 ـ ب1 ـ 9) ، ص 184 .

(15) نفسه (ك3 ـ ب2 ـ 1،2) ، ص 187 .

(16) نفسه (ك3 ـ ب2 ـ 7) ، ص 189 .

(17) نفسه (ك3 ـ ب2 ـ 6) ، ص 189 .

(18) نفسه (ك3 ـ ب2 ـ 10) ، ص 190 .

(19) نفسه (ك3 ـ ب2 ـ 11) ، ص 191 .

(20) نفسه (ك6 ـ ب11 ـ 1) ، ص 348 .

(21) نفسه (ك6 ـ ب11 ـ 5) ، ص 349 .

(22) نفسه (ك6 ـ ب11 ـ 3) ، ص 349 .

(23) نفسه (ك6 ـ ب11 ـ 2) ، ص 348 .

(24) نفسه (ك6 ـ ب11 ـ 8،10) ، ص 351 .

(25) انظر نفسه (ك6 ـ ب12 ـ 1،2،4) ، ص 352 – 353 .

(26) نفسه ، (ك6 ـ ب12 ـ 12) ، ص 358 .

(27) نفسه (ك6 ـ ب13 ـ 1،2) ، ص 360 .

(28) نفسه (ك6 ـ ب13 ـ 3) ، ص 361 .

(29) نفسه (ك6 ـ ب13 ـ 4) ، ص 362 .

(30) نفسه (ك3 ـ ب5 ـ 1) ، ص 198 .

(31) فضلنا هنا استخدام كلمة " الديموقراطية " بدلاً من " الجمهورية " التى استخدمها أحمد لطفى السيد فى الترجمة العربية وقد استخدم سنكلير T.A.Sinclair فى الترجمة الإنجليزية كلمة Polity. و استبقى كلمة Democracy للدلالة على الحكومة البوليتية حينما تقصد ؛ فحكم الأغلبية يسميه الحكومة الدستورية وحينما تقصد تسمى الديموقراطية.

والحقيقة أن ثمة قلقاً فى النص الأرسطى وفى الترجمات فيما يبدو لأنه إنما يتحدث فى كثير من الأحيان عن نوع آخر من الحكومات التى رأى أنها الأصلح وهى حكومة الطبقة الوسطى الملتزمة بالدستور وهذه هى البوليتية Polity (الدستورية).

انظر الترجمة الإنجليزية لسنكلير فى :

Aristotle : The Politics (B.IV- Ch.2) , English Translation By T.A. Sinclair , Penguin Books , London 1977 , P. 151 .

(32) انظر : أرسطو : كتاب السياسة (ك3 ـ ب5 ـ 2،3،4) الترجمة العربية ص 191.

(33) انظر : برتراندرسل : تاريخ الفلسفة الغربية ـ الكتاب الأول (الفلسفة اليونانية) ، ترجمة زكى نجيب محمود ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية

1967م ، ص 306-307 وراجع أرسطو : نفس المصدر السابق ، (ك6 ـ ب8 ـ 1 ، 2 ، 3) ، الترجمة العربية ص 337.

(34) انظر : عرضنا لنظريته فى المدينة الفاضلة وشروطها فى كتابنا : تطور الفلسفة السياسية ، سبق الإشارة إليه ، ص 86- 88. وانظر : نقدنا لهذه النظرية فى نفس المرجع ، ص 91.

و راجع تفاصيل تلك الشروط ونظرية المدينة الفاضلة عند أرسطو فى كتابه " السياسة " ، الكتابان الرابع والخامس ، ص 236 وما بعدها من الترجمة العربية.

(35) أرسطو : نفس المصدر السابق (ك7 ـ ب1 ـ 6) ، الترجمة العربية ص 365.

(36) نفسه.

(37) نفسه.

(38) نفسه ، (ك7ـ ب1 ـ 8) ، ص 365.

(39) نفسه (ك7 ـ ب1 ـ 7) ، الترجمة العربية ص 365 .

(40) انظر : نفسه (ك7 ـ ب1 ـ 10) ، ص 367 .

(41) نفسه.

(42) نفسه ، (ك7 ـ ب1 ـ 13) ص 368.

(43) نفسه ، (ك7 ـ ب2 ـ 4) ص 370 - 371.

(44) نفسه ، (ك7 ـ ب3 ـ 3) ص 376.

(45) نفسه ، (ك7 ـ ب3 ـ 4) ص 376.

(46) نفسه.

(47) نفسه ، ص 376- 377.

(48) نفسه ، ص 376.

(49) نفسه ، (ك7 ـ ب3 ـ 5) ص 377.

(50) أرسطو : نفسه (ك3 ـ ب8) ص 217 ـ 220.

(51) انظر : كتابنا : تطور الفلسفة السياسية ، سبق الإشارة إليه ، ص 89 ـ 90.

وأنظر كذلك : د. مصطفى الخشاب ، تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1953م ، ص 154 وما بعدها.

(52) جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، الكتـــاب الأول ، ترجمـــة حـــسن جـــلال العروسى ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة 1971م ، ص 143.

وانظر أيضاً : كوبلستون : تاريخ الفلسفة اليونانية ـ المجلد الأول (اليونان ورومـــا) ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ، منشورات المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 2002م ، ص 476.

(53) هذا ما توصل إليه د. ماجد فخرى فى كتابه : أرسطو طـــاليس ـ المعلـــم الأول ، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ، بدون تاريخ ، ص 136.

(54) أرسطو : نفس المصدر (ك4 ـ ب8 ـ 2) ، الترجمة العربية ص 259.

(55) نفسه ، (ك6 ـ ب3 ـ 7) ص 318.

(56) نفسه ، (ك4 ـ ب13 ـ 4) ص 275.

(57) نفسه ، (ك5 ـ ب1 ـ 2) ص 290 291 .

(58) نفسه ، (ك6 ـ ب4 ـ 2) ص 324.

(59) نفسه ، (ك6 ـ ب9 ـ 3) ص 338 ـ 339 .

(60) نفسه ، (ك6 ـ ب9 ـ 6) ص 340.

(61) نفسه ، (ك6 ـ ب9 ـ 7) ص 340.

(62) نفسه ، (ك6 ـ ب9 ـ 8) ص 340.

(63) نفسه ، (ك6 ـ ب9 ـ 9،10) ص 340.

(64) نفسه ، (ك6 ـ ب10 ـ 4) ص 344.